البحوث والدراسات

خطاب الخصوصية الثقافية.. جدلية المتن والهامش

د. عبد الغني عماد

أستاذ في المعهد العالي للدكتوراه للعلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة اللبنانية

مركز نهوض للدراسات والنشر
NOHOUDH CENTER FOR STUDIES AND PUBLICATIONS

جميع الحقوق محفوظة ٢٠١٩

All rights reserved © 2019

الفهرس:

ملخص البحث ومحاوره ٣

أولا: البحث العلمي إلى أين؟! ٥

ثانيًا: عرض الفكرة: آفاق الاجتهاد ٦

ثالثًا: عوامل مؤسِسة: تنمية المهارات ٩

الفقرة الأولى: البحث والإبداع ٩

الإبداع ٩

البحث ١٠

الثانية: الاجتهاد والإبداع ١١

الثالثة: مشروعية الإبداع الاجتهادي ١٣

رابعًا: أسئلة المنهج: الأصول والمبادئ ١٤

١) سؤال المرجعية: بنية الدليل ١٦

٢) سؤال الفهم: محك النظر ٢٠

٣) سؤال التنزيل: حيازة المعنى ٢٢

خامسًا: أين التجديد؟ أزمة الإبداع ٢٤

سادسًا: الخاتمة: من ثمار الإبداع ٢٦

فهرس المراجع ٢٨

الفهرس:

الملخص ٤

مقدمة ٥

خطاب العولمة والمجانسة ٦

الأمن الثقافي.. الخصوصية وخطاب المواربة والتحايل ٨

العولمة والهيمنة.. الهوية بين الخصوصية والتعدُّدية ١٠

ديالكتيك الهوية والثقافة بين الدولة والأمة ١٤

الخروج من الثنائيات ١٨

كيف نخرج من دوامة هذه الثنائيات؟ ١٩

مراجع البحث ٢٢

الملخّص:

- من أكثر المسائل التي تثير جدلًا اليوم مسألةُ الهوية والثقافة والعولمة وما تطرحه من تحدياتٍ مفتوحة على الشعوب والأُمم. لقد أُعيدت كتابة كثيرٍ من العلوم الاجتماعية استنادًا إلى تحليل طريقة اختراق الثقافة لميادين أخرى لم تكن قد طالتها بالعمق نفسه في السابق. والسؤال المركزي في دراسة العولمة الثقافية اليوم هو: في أيِّ اتجاه تتدفَّق المعرفة والثقافة؟ هل تتحرك من العالمي إلى المحلي، أم من المحلي إلى العالمي؟ أم إن المسألة أكثر تعقيدًا وتعدُّدًا؟ إن الإجابة على هذا السؤال ترتبط مباشرةً بإشكالية الهوية الثقافية، التي تثير بعمق مشكلات الولاء والانتماء، وتفرض إعادة تحديد مفهوم المواطنة وتعريفه من جديد.
- قد يكون التدفق المعرفي والثقافي جاريًا في كل الاتجاهات في آنٍ واحد. ومما يزيد من تعقيد الصورة أن التنظير في مسألة التغيير الثقافي العالمي يجري أيضًا في كل الاتجاهات، منها ما يركِّز على المؤشرات ذات القياس العالمي مثل حركة الناس والأشياء من خلال تكنولوجيا الاتصال واللغة وصناعات وسائل الإعلام واكتساح أنماطٍ من الموضة واللباس والغذاء وغيرها...، أو على مستوياتٍ أخرى وأدنى تعطي اهتمامًا خاصًّا لبروز الثقافات المحلية في وجه "العولمية"، وإبراز كيفية تأويل هذه العمليات، وكيف تقاوم وتنتظم ويُعاد تشكيلها من الأسفل. لقد حاول كثيرون ممن عملوا في هذا المجال البرهنةَ على أن العمليات الثقافية المحلية والعالمية تتفاعل بطرقٍ عديدة في أماكن مختلفة لإعطاء نتائج ذات "معنى" ترسِّخ الخصوصية أو على العكس نتائج "هجينة" تدمج ما هو خصوصي بما عولمي.

مقدمة:

لطالما كانت للقوة المادية الكلمةُ الفصل وللعوامل العسكرية والاقتصادية التأثير الحاسم في إخضاع الآخرين وفرض الشروط عليهم، لكننا نشهد اليوم تحولًا جذريًّا في مفهوم القوة التي لم تعُد تُقاس في أبعادها المادية فقط، فالتطور الذي نشهده في أدوات الصراع وتقنياته وتوظيفه لميدان إنتاج المعارف والأفكار والرموز والقيم، جعل من الثقافة أحد أبرز حقول الصراع المعاصرة.

من أكثر المسائل التي تثير جدلًا اليوم مسألةُ الهوية والثقافة والعولمة وما تطرحه من تحدياتٍ مفتوحة على الشعوب والأُمم. لقد أُعيدت كتابة كثيرٍ من العلوم الاجتماعية استنادًا إلى تحليل طريقة اختراق الثقافة لميادين أخرى لم تكن قد طالتها بالعمق نفسه في السابق. والسؤال المركزي في دراسة العولمة الثقافية اليوم هو: في أيِّ اتجاه تتدفَّق المعرفة والثقافة؟ هل تتحرك من العالمي إلى المحلي، أم من المحلي إلى العالمي؟ أم إن المسألة أكثر تعقيدًا وتعدُّدًا؟ إن الإجابة على هذا السؤال ترتبط مباشرةً بإشكالية الهوية الثقافية، التي تثير بعمق مشكلات الولاء والانتماء، وتفرض إعادة تحديد مفهوم المواطنة وتعريفه من جديد.

قد يكون التدفق المعرفي والثقافي جاريًا في كل الاتجاهات في آنٍ واحد. ومما يزيد من تعقيد الصورة أن التنظير في مسألة التغيير الثقافي العالمي يجري أيضًا في كل الاتجاهات، منها ما يركِّز على المؤشرات ذات القياس العالمي مثل حركة الناس والأشياء من خلال تكنولوجيا الاتصال واللغة وصناعات وسائل الإعلام واكتساح أنماطٍ من الموضة واللباس والغذاء وغيرها...، أو على مستوياتٍ أخرى وأدنى تعطي اهتمامًا خاصًّا لبروز الثقافات المحلية في وجه "العولمية"، وإبراز كيفية تأويل هذه العمليات، وكيف تقاوم وتنتظم ويُعاد تشكيلها من الأسفل. لقد حاول كثيرون ممن عملوا في هذا المجال البرهنةَ على أن العمليات الثقافية المحلية والعالمية تتفاعل بطرقٍ عديدة في أماكن مختلفة لإعطاء نتائج ذات "معنى" ترسِّخ الخصوصية أو على العكس نتائج "هجينة" تدمج ما هو خصوصي بما عولمي.

يبقى محور الاهتمام اليوم منصبًّا على دراسة كيفية تأثير العولمة في الإنتاج والاستهلاك الثقافيين؟ وكيف يؤثر هذا بدوره في إحساس الناس بهويتهم الثقافية؟ وكيف ينعكس بالتالي على انتماءاتهم وولاءاتهم الوطنية وخاصةً في المجتمعات المتنوِّعة؟ والواقع أن أساليب التفاعل الثقافي المختلفة تتأثَّر بمجموعة عناصر متغيرة عبر الزمن، حيث يمكن للابتكارات وتطور التكنولوجيا الجديدة

والمفاهيم الفلسفية والمعرفية الجديدة أن تسهم في تحول الثقافات. قد تشمل التأثيرات الخارجية الاستعمار والتجارة والتسويق والسياحة. وفي الواقع، هناك غموض بين ما يأتي من "الخارج" وما يأتي من "الداخل"[1]. إن الإشكالية في فهم التحوّل الثقافي وأساليبه اليوم هي التمييز بين الداخلي والخارجي، بين المركز والأطراف، بين المتن والهامش، وهي قد أصبحت إشكالية كبيرة بسبب العولمة.

خطاب العولمة والمجانسة:

يمكن تصور خطوط ممتدَّة تشتغل فيها ديناميات التفاعل الثقافي بشكلٍ متداخل وبثلاثة طرق:

* **الاستيعاب:** وهو يحدث عندما تتغير ثقافة ما تمامًا، وتفقد صفاتها الأصلية، بسبب اندراجها في معطياتٍ ثقافية مهيمنة. والنتيجة السوسيولوجية لهذه العملية هي التجانس الثقافي.

* **التثاقف:** وهي عملية تحدث عندما تتخذ مجموعة ما صفات الآخرين، بينما تحتفظ ببعض صفاتها. والنتيجة السوسيولوجية لهذه العملية هي العولمة - المتكيِّفة محليًّا أو "الهجينة" والمتميزة بأنماطٍ غير متكيفة.

* **القطيعة:** وهي تحدث حين تحاول ثقافة ما إثبات أصالتها وخصوصيتها، ومقاومة ما تعتقد أنه تهديد حقيقيٌّ أو مدرك من ثقافة أخرى. والنتيجة السوسيولوجية لهذه العملية هي عدم التجانس والمعبَّر عنه بأنماطٍ على شكل "فسيفساء" تحاول التحصُّن بهوياتٍ وخصوصياتٍ ثقافية.

تمثِّل الثقافة في الحالات الثلاث مادةَ الصراع الأساسية؛ إذ يمكن لمفهوم الثقافة أن يُستعمل في سياقاتٍ عدَّة، فهو قد يُطرح للتعبير عن الخصوصية وبما يخدم آلية القطيعة، أو يستعمل كنتاجٍ بما يخدم آلية الاستيعاب، أو يُوظَّف كرهانٍ يتم تشغيله في مسارات المثاقفة.

ما يعني أن العولمة في حقل الثقافة تبقى موضوعًا ملتبسًا إلى حدٍّ كبير، ويخفي تنوعًا كبيرًا في الآراء حول ما يجري في هذا المجال، فحسب روبيرتسن: **"العولمة هي مفهوم يشير إلى كلِّ من انضغاط العالم واشتداد الوعي به كله"**[2]. وقد طرحت مسألة الوعي الكلي بالعالم واحدةً من أكثر القضايا المثيرة للخلاف في الجدل الدائر حول العولمة، وبالذات مسألة **المجانسة والتعددية.**

---

(١) ورديك موراي: جغرافيات العولمة، قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٩٧، (فبراير ٢٠١٣)، ص٢٧١.

(2) Roberston, R ,. Globalization: Social Theory and Global Culture, Sage, London, 1992.

ذلك أن الوعي المتزايد بالعالم الكلي والتوجُّه نحو أعمال عالمية، سيقود حتمًا بنظرهم إلى تناقص وربما ذوبان الفروق الثقافية بين الأُمم والجماعات والشركات والأفراد. والحجَّة السائدة هي أنه يوجد حاليًا نظام اقتصاديٌّ وحيد، هو الرأسمالية، وأن الشركات تحتاج إلى التنافس عالميًا؛ ولذلك فعلى الشركات التي تودُّ البقاء على قيد الحياة اعتماد أنظمة الشركات التي قيد لها الحياة ونجحت في ذلك، وهذا ما يقود إلى طرائق عملٍ أكثر تجانسًا وتناغمًا مع ما هو معروف عالميًّا، وتعميمها على مختلف المجتمعات، وبذلك سنصل إلى عالمٍ أقلَّ تعددية ثقافية يسمح بولادة **هوية عالمية**، حيث يتصرف فيها **المواطن الكوزموبوليتاني**[٣] بهذه الصفة.

من الطبيعي أن يثير هذا التصور كثيرًا من النقاش؛ لأنه يقدِّم هذا النوع من المواطنة كضربٍ من "النمط المثالي"، ويطرح في الوقت نفسه إشكاليةً ثنائية حين يرتبط الناس بعملية العولمة بإحدى طريقتين: حيث هناك "الكوزموبوليتانيون" وهناك "المحليون" الذين يظل منظورهم دائمًا مشدودًا إلى المحلي على العكس من المواطن العالمي. وقد ناقش توملينسون هذه الفكرة وبيَّن المتضمنات الإيديولوجية المضمرة فيها[٤].

من جهته، يتفحص **ستيوارت هول**[5] أثر العولمة في الهويات الثقافية، ويصل في أبحاثه إلى إثبات أن الاتجاهات الفكرية والإيديولوجية العالمية حين تنتشر وتسود، تتعرض إلى رفض الشعوب والجماعات الأكثر شعورًا بخصوصيتها، في محاولةٍ لإعادة إثبات اختلافها، وتصبح بالتالي أكثر تقاربًا أو تلامسًا مع محليتها حتى ولو كانت حداثتها تفرض نوعًا من التلاقي والتجانس مع العولمي. إلا أنه مع ذلك يشير إلى أن التجانس الثقافي المتضمن في ديناميات العولمة ينخر الهويات القومية والمحلية ويفتِّتها، لكنه في الوقت نفسه يشتغل ضمن منطق العولمة أيضًا؛ لذلك فالاحتمال الأكثر رجحانًا هو بروز تماهياتٍ عولمية ومحلية جديدة[٦].

بالمحصلة، تعرضت فكرة حتمية المجانسة الثقافية هذه إلى انتقادات قوية، فمثلًا يناقش روبرتسون[7] الطريقة التي "توطن" فيها كل ما هو مستورد من منتجاتٍ مادية وثقافية في

---

(٣) الأصل الاشتقاقي للمصطلح "كوزموبوليتاني" ينحدر من الكلمة اليونانية كوزمس Kosmos التي تعني "عالم" وبولس Polis التي تعني "مدينة"، ومن ثمَّ فإن الكوزموبوليتاني هو مواطن عالميٌّ.

(٤) جون توميلينسون: المرجع السابق، ص ٢٨٤.

(5) S. Hall, The Local and Global: Globalization and Ethnicity, in A. King (ed.) Culture, Globalization and the World-System (London: Macmillan, 1991), p. 28.

(٦) ستيوارت هول: حول الهوية الثقافية، ترجمة بول طبر، مجلة إضافات، العدد الثاني، ربيع ٢٠٠٨، ص ١٦٤.

(7) Roberston, R ,. Globalization: Social Theory and Global Culture, Sage, London, 1992.

مجتمعاتٍ خاصَّة، حيث تُقيِّد الثقافة المحلية تَقبُّلَ بعض الأفكار دون غيرها، وتكيفها جميعًا بطريقة محدَّدة. وقد ساق اليابان باعتبارها مثالًا جيدًا على هذا المزج بين "الوطني" و"الأجنبي" (العولمي والمحلي) كعملية مستمرة، يبرز فيها مصطلح (glogalization) بمعنى **"المحلية العالمية"**، وهي ترجمة للكلمة اليابانية دوشاكوكا dochakuka التي تعني تقريبًا المحلية العالمية. وعلى الرغم من قبوله بفكرة انضغاط الزمان-المكان التي تسهلها تقانة المعلومات، فإنه يشير إلى أن إحدى عواقبها الرئيسة هي استفحال التصادم بين المواقف العالمية ومواقف المجتمعات المحلية، وهو ما نشهده حاليًا، ولكن لا أحد يستطيع أن يجزم باستمرار ذلك، وبأن الجماعات والمجتمعات البشرية لن تصل إلى نقطة توازنٍ مستقرة.

وقد أشبع العالم الأنثروبولوجي الهندو-أميركي أرغون أبادوراي هذا الموضوع درسًا؛ إذ أظهر مدى تعقيد الهوية الثقافية الحديثة التي تمنع أطروحة المجانسة العالمية بناءً على اعتباراتٍ ثقافية من الاكتمال، فللمجتمعات تواريخ ثقافية مختلفة، وهي بالمحصلة ستتكيف مع التوجهات العالمية بطريقة محلية، فالعولمة لا تقتضي بالضرورة المجانسة[8]. فقد سجلت التجارب التنموية الناجحة في العالم نماذجَ متعدِّدة من الاستجابة للعولمة كأرقى مراحل الحداثة، فالنموذج الصيني والياباني والماليزي والكوري الجنوبي يثبت اختلاف المجتمعات في تعاطيها مع المنتوج الغربي المعولم، وينطبق ذلك على القفزة التي حققتها الهند والمكسيك، والأهمُّ من ذلك ما صنعته تركيا من نموذجٍ ناجح، بما يؤكِّد أن الإسلام يمكنه أن يتوافق مع التحديث ولا سيما في مجال الإدارة الاقتصادية، وهو ما يعني بالمحصلة أن أطروحة المجانسة العالمية تجد طريقها بشكل محليٍّ في إطار العولمة، وهي في مسارها هذا تكيف ثقافتها وتدمج فيها عناصرَ وأبعادًا جديدة. لكن يبقى السؤال: كيف يمكنها أن تفعل ذلك؟ وهل هناك صيغة واحدة أم أن لكل تجربة صيغتها وخصوصيتها؟

الأمن الثقافي.. الخصوصية وخطاب المواربة والتحايل:

دخل مصطلح الأمن الثقافي في المجال التداولي الأكاديمي بالتوازي مع ثورة المعلومات، وهو مصطلح إشكاليٌّ يتضمَّن مفهومين ينتميان إلى فضاءات متعارضة، فـ"الأمن" هو نقيض الخوف، وباب للسكينة والاطمئنان، وأساس متين للعمران؛ لكن إشكالية "الأمن" سوسيولوجيًّا أنه موكولٌ

(8) Appadurai, A. modernity at Large: Cultural Dimension of Globalization. University of Minnesota Press, 1996.

إلى سلطة، ومن دونها لا يتحقَّق أو يتوطن مجتمعيًّا، وأمراض السلطة وأعراضها كثيرة، تبدأ بتمتُّعها بحقٍّ احتكار العنف والقهر لإنفاذ القوانين ولا تنتهي بالتدابير الوقائية والعقابية التي تُتَّخذ تحت شعار حماية المجتمع. إذن هو حقٌّ يحمل في جوفه ما يتناقض مع مفهوم الثقافة الذي يتأسس على مبدأ النقد والحوار والمساءلة والمراجعة وحرية الرأي والرأي الآخر. وعليه، فإن دمج مفهوم الأمن بمرجعيته السلطوية ومفهوم الثقافة بمرجعيته المجتمعية يحمل مخاطر زيادة الرقابة على منتجات العقل والفكر والثقافة بكل آلياتها وفعالياتها ووسائلها.

إن العلاقة بين الأمن والثقافة في مجالنا العربي علاقةٌ ملتبسةٌ تقوم على الريبة المتبادلة بين سلطةٍ تنزع إلى التمادي في مهام الرقابة والضبط الأمني إلى درجة القمع التعسفي من جهة، والثقافة التي تنزع بطبيعتها نحو الاستقلالية المرتبطة باتساع مدى الحرية ومسافة التفكير النقدي والإبداعي من جهة أخرى؛ ولذلك يبقى المفهوم التركيبي الذي يؤول إليه مصطلح "الأمن الثقافي" محببًا ومفضلًا، ويلقى عناية أهل السلطة والحكم ومَنْ يدور في فلكهم. يشير ابن خلدون إلى تلك العلاقة الجدلية التي تحكم المثقف والسلطان فيقول: "السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بهما على أمره". ويشرح ذلك بالقول إن أهل الحكم في فترة "تمهيد أمرهم" هم في أشدِّ الحاجة إلى السيف؛ لأنه "شريك في المعونة". أما القلم فهو "فقط خادم منفِّذ للحكم السلطاني". وعندما تستتبُّ الأمور لأهل الحكم، تغمد السيوف وتعظُم الحاجة إلى القلم لـ"مباهاة الدول وتنفيذ الأحكام". وفي مثل هذه الحال، يكون أرباب الأقلام أوسعَ جاهًا، وأعلى مرتبةً، وأعظم نعمةً وثروةً من أرباب السيف. لكن حين يتسرب الضعف إلى الدولة "ويقلّ أهلها بما ينالهم من الهرم"، يلجأ أهل القرار إلى السيف من جديدٍ للدفاع عن وجودهم. بهذا الكلام العميق يحلِّل ابن خلدون العلاقة بين أهل السلطة والنفوذ، وبين أهل الفكر والقلم، وما توصَّل إليه في هذا الشأن لا يزال ينطبق على واقعنا العربي الراهن.

إن الأمن الثقافي يصبح بهذا كالأمن الاقتصادي والمالي والغذائي بل وحتى السياسي وغيره من القطاعات التي تُرسم سياساتها وَفْقَ استراتيجيات الحماية والضبط وإشباع الحاجات، التي تحدِّدها الدولة، وإذا كانت السلطة بفاعليها السياسيين لا يمكن أن تزدهر من دون أجهزة متخصِّصة لحماية نفسها وإنفاذ القوانين التي تقرها وإكراه الناس على الالتزام بها، فإن الثقافة لا يمكنها أن تزدهر بقوانين الضبط والإكراه، ولا تحتاج إلى حماية من خارجها، وهي إذ تتجسَّد بفاعليها من مثقفين ومبدعين قادرة على حماية نفسها وتحصين منظومة اشتغالها بالحرية والنقد وليس بالضبط والقمع، وبالمراجعة والحوار والتعدُّدية وليس بالرقابة والحصار والأحادية.

فمزيد من الحرية يحصِّن الثقافة ويقوِّيها، ويجعل مدخلاتها ومخرجاتها مسؤوليةً اجتماعية عامة، في حين أن إخضاع الثقافة للأمن، أو دمج الاثنين في صيغة تركيبية مصطنعة يؤدي إلى إفقار الثقافة وحصارها وفتح المجال لاستباحة حدودها وتعطيل ديناميتها من جهة، وإلى تشويه مفهوم الأمن وغاياته وتحويله إلى قمعٍ مستتر وشعارٍ يتوارى فيه القمع، بل يتستَّر ويتجمَّل بذريعة حماية الثقافة وقيمها السائدة. وقد أفضت التجربة وخاصةً في الديمقراطيات المعاقة إلى أنه مهما تم تجميل مفهوم الأمن الثقافي وتضخيم مبرراته الأخلاقية والاجتماعية والسياسية، فإنه آيلٌ إلى "أمننة" الثقافة أو إلى "أدلجتها"، وفي كلتا الحالتين إجهاض كامل لاستقلالية المشروع الثقافي وتطلعاته نحو التعبير الصادق عن رهانات المجتمع.

إن خطاب المواربة والتحايل بذريعة الأمن الثقافي هو صيغة دفاعية تريد إقامة نوعٍ جديد من الحصون والمتاريس بوجه إعلام الفضائيات والإنفوميديا في زمن انهيار كل الحصون والحدود المصطنعة، هذا الإعلام الذي أصبح اليوم بمثابة المؤسسة الثقافية الأفعل، بل والأقدر على اختراق نسق القيم في المجتمع العربي، والتي تبدو أمامها مؤسسات الاجتماع الثقافية التقليدية (الأسرة والمدرسة) عاجزتين وَفْقَ طرق أدائهما الموروثة عن حماية الهوية الثقافية وإشباع حاجات المجتمع وأفراده من القيم والرموز والمعايير والمرجعيات التي أصبحت تُصاغ خارج حدود الجغرافيا والثقافة الوطنية. إن خطاب المواربة بالمحصلة يمتلك مبررات قوية، لكنه في التطبيق يؤول إلى إنتاج ما يشبه الشرطة الثقافية والأخلاقية التي تستمدُّ مرجعيتها من تراث تاريخيٍّ يعود إلى مفاهيم "الحسبة والاحتساب" التي لا تزال حاضرةً في الذاكرة الجمعية التاريخية، وبقاياها لا تزال تعمل في بعض الديار الإسلامية.

لقد حملت لعبة الحسبة/الرقابة في بلادنا سماتِ الواقع السياسي العربي، فمرة هي رقابة لحراسة الإيمان والدين، ومرة أخرى هي سيف المستبد الذي أعلن نفسه صاحب الزمان والحقيقة المطلقة، ومرة ثالثة كانت صوت الحزب الواحد الذي يؤدلج الثقافة ويبتذلها، ومرة رابعة كانت شكلًا من أشكال خيانة المثقف لمجتمعه حين تحوَّل إلى فقيه السلطان في زمن الجمهوريات الوراثية. فما العمل للخروج من هذه المعضلة؟

العولمة والهيمنة.. الهوية بين الخصوصية والتعدُّدية:

يبدو الانشطار بين المقاربتين واضحًا، فالعولمة بقدر ما اجتاحت الخصوصيات وأيقظت الهويات، عملت في الوقت نفسه على تذويبها وتفكيكها، وفي المحصلة تضعنا العولمة في مواجهة

"وعي شقي" يتجاذب مختلف حقول الثقافة، لغة وتربية وإعلامًا وإبداعًا، وهي حقول تحمل في جوفها تناقضًا جوهريًّا أخذ يتعمَّق مع العولمة. فإذا كانت التربية محكومةً في تنازعها بين الوفاء بمطالب استقرار مجتمعها ومطالب تغييره معًا، بين نزوعها نحو تشكيل شخصية الأفراد وفق الثقافة السائدة وواجباتها نحو إصلاح المجتمع وتحديثه، فإن السياسة محكومةٌ أيضًا بين براغماتية تحصرها في "فن الممكن" ومطالب تجعلها "علم تغيير المجتمع" والوفاء باحتياجاته، كذلك فإن الإعلام محكومٌ أيضًا في حيرته بين رسالة الإعلام وهوى الإعلان، وبين الموضوعية والترويج، وبين مراعاة مصالح الحكَّام والحرص على مصلحة المحكومين، وبالمحصلة بين الاستقلالية والتبعية.

إن علاقة الإعلام بالثقافة علاقةٌ بنيوية، وكثيرًا ما يتداخلان. فالإعلام هو الجانب التطبيقي المباشر للفكر الثقافي السائد؛ ولذلك دشنت مدرسة فرانكفورت قضايا "الإعلام الجماهيري" ضمن التنظير الثقافي الحديث. وحينها رأى تيودور أدرنو وماكس هوركهيمر - مؤسسا مدرسة فرانكفورت - أن مؤسسة الإعلام الحديث ما هي إلا أداة للسيطرة الاجتماعية وإعادة إنتاج المجتمع بأنماطه السائدة[9]، وهو ما دفع هبرماس أحد أبرز فلاسفة هذا القرن إلى اتهام التلفزيون بإفساد ساحة الرأي العام، وهو ما يتفق مع رأي كارل بوبر الذي خلص إلى اعتبار الإعلام الحديث مضرًّا بالديمقراطية، ولا يعمل على نشرها وتعميقها. وقد تبلورت في هذا السياق نظرية "الإمبريالية الإعلامية" التي أسسها هربرت شيللر[10]، والتي يقصد بها استخدام قوة الميديا من أجل فرض القيم والعادات والنزعات الاستهلاكية كثقافة وافدة على حساب الثقافة المحلية، والتي يلعب فيها تضليل عقول البشر (Manipulation) دور أداة القهر التي تسعى النخبة من خلالها إلى "تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة".

وفي الواقع، عندما تلحق الثقافة بالعولمة تصبح هويتها ملتبسةً؛ ذلك أن الثقافة تتكون من مجموع العناصر التي لها علاقة بطرق التفكير والشعور والفعل، وفيها تتميز المجتمعات وتختلف بعضها عن بعض، بل تشعر بالاعتزاز والتمايز بالهوية والانتماء. ولأن العولمة كدينامية ومسار تقود بالمحصلة إلى تجاوز الخصوصية وتعميم القيم والثقافة الغربية

(9) Ellis Cashmore and Chris Rojek, eds., Dictionary of Cultural Theorists, foreword by Douglas Kellner (London; New York: Arnold, 1999), p. 15.

(١٠) انظر: هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة؛ ٢٤٣، ط ٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩).

عـبر الضـخِّ المتزايـد والتدفُّـق اللامحـدود لمضامينهـا وأدواتهـا في العـالم كلـه، فإنـه مـن الـلازم أن يترافـق معهـا منطـق نموذجهـا الثقـافي.

لكـن السـؤال الصعـب: **هـل يمكـن للثقافـة في عصرنـا اليـوم أن تديـر ظهرهـا للعولمـة وتتجاهـل حقائقهـا؟** وبالتـالي: **هـل يـؤدي الانفتـاح المتبـادل للفضـاءات الاقتصاديـة والثقافيـة والإعلاميـة إلى هيمنـة النمـوذج الغـربي أم يقـود بالعكـس إلى تطويـر خطـاب الخصوصيـة الثقافيـة وتعميـق التعدُّديـة الحضاريـة والسياسـية؟!**

في الواقـع، كانـت العلاقـة بـين الثقافـات محـورَ دراسـاتٍ ونقاشـاتٍ في العـالم لفـتراتٍ طويلـة، صاغـت بنتيجتهـا الأنثروبولوجيـا وعلـم الاجتـماع الثقـافي مفاهيـم ثريـة، منهـا **مفهـوم التثاقـف** الـذي شـاع اسـتعماله بـين العلـماء، **ومفهـوم الاسـتلاب** الـذي سـبقه والـذي ارتبـط بتحليـل الآثـار السـلبية العميقـة للاسـتعمار، وعـلى هامـش هذيـن المفهومـين كُتـب عـن **الهيمنـة** والإمبرياليـة الثقافيـة والغـزو الثقـافي، وكُتـب أكـثر عـن مفهـوم الهويـة والانتـماء والأمـة والخصوصيـة والنسـبية الثقافيـة. فهـل تكفـي هـذه العـدَّة المفهوميـة المتداولـة لتحليـل الآثـار التـي سـتتركها العولمـة أم إن الواقـع تجاوزهـا، ولا بـدَّ مـن عتـاد ثقـافيٍّ ومفهومـيٍّ يمكنـه أن يتواصـل مـع هـذه الظاهـرة اسـتيعابًا وتحليـلًا ونقـدًا؟

إن الحديـث عـن **الهيمنـة**[11] باعتبارهـا ثمـرةً للعولمـة ومنتجًـا أصيـلًا مـن منتجاتهـا صحيـحٌ بشـكل نسـبي، فالعولمـة ليسـت نموذجًـا عالميًّـا للحيـاة نشـأ كمحصلـة تفاعـل طبيعـيٍّ بـين الثقافـات، بقـدر مـا هـي نظـام جديـد مـن العلاقـات بـين الأُمـم نشـأ في ظـلِّ موازيـن قـوى وفي سـياق صراع التكتـلات الرأسـمالية الكـبرى عـلى الهيمنـة العالميـة. لذلـك هـي بالمحصلـة انعـكاس لموازيـن القـوى التـي أنتجتهـا وأفـرزت بالتـالي تراتبيـاتٍ وتبعيـاتٍ تلعـب فيهـا الهيمنـة - بمـا يلحقهـا مـن تطـورات تقنيـة وتبـدلات جيوسـتراتيجية - دورًا أساسـيًّا في دمـج الأبعـاد السياسـية والاقتصاديـة والثقافيـة المختلفـة للأُمـم والشـعوب.

ومـع أنـه لا تنبغـي المبالغـة في هـذا الأمـر، فالعولمـة والإنفوميديـا والإعـلام الشـبكي ليسـت هـي المؤسسـة لمـشروع السـيطرة أو حتـى المنشـئة لهيمنـة ثقافـة عـلى ثقافـة أخـرى، بقـدر مـا هـي ديناميكيـة جديـدة منشـطة لمـشروع السـيطرة والهيمنـة بمـا أفضـت إليـه مـن أنمـاطٍ وآليـاتٍ

(١١) مفهـوم الهيمنـة Hegemony مـن المفاهيـم المتداولـة سوسـيولوجيًّا في علـم الاجتـماع السـياسي وعلـم اجتـماع المعرفـة والثقافـة وأيضًـا في حقـول الأنثروبولوجيـة، ومـن أبـرز العلـماء الذيـن سـاهموا في إغنائـه المفكِّـر الإيطـالي أنطونيـو غرامـشي (١٨٩١-١٩٣٧)، وكذلـك المفكِّـر الفرنـسي لويـس ألتوسـير (١٩١٨- ١٩٩٠).

واستراتيجياتٍ من نوعٍ مختلف يمكنها أن تعمل ضد منطق العولمة ذاته، كما يمكنها أن تؤدي إلى تغييرات جوهرية في بنية الهوية الثقافية. وهنا تكْمُن المخاطر الجديدة، فإذا فقَدت أيُّ جماعة تميزها الثقافي فقَدت هويتها واندمجت مع غيرها من خلال المحاكاة أو التمثُّل أو الخضوع والتبعية، ولا يبقى لها بالتالي سوى ملامح فولكلورية أو تاريخية جامدة.

وفي مقابل هذه المخاطر الجديدة، ثمة حقيقة تاريخية وموضوعية تفيد بأنه لم تقم عبر التاريخ ثقافةٌ مستقلة كليًّا عن الثقافات الأخرى، فهناك دائمًا حقولُ تفاعلٍ وتداخلٍ بالضرورة بين الثقافات، وعلى ضوئها تتحدَّد درجات الهيمنة أو المثاقفة المتباينة والمتفاوتة، والتي قد تكون كاملةً وساحقة أو سطحيةً ونسبية، بحسب عمق هذه الثقافات وميادين الإبداع والنشاط الذي تتميز به وغناها.

كذلك فإن الثقافة المسيطرة لا تحتلُّ موقعها المتفوِّق بسبب تفوُّق منظومة قيمها الأخلاقية أو الدينية أو الفنية فقط؛ بل لأنها حين تهيمن على مجالها، تحظى باستثماراتٍ بشرية ومادية أكبر تنعكس بالضرورة ازدهارًا ونموًّا يجعلانها محورَ جذبٍ وموضعَ ثقةٍ باعتبارها محورًا للمعارف والقيم والإبداعات الضرورية، وتزداد بالتالي مردودية العمل من داخلها.

كلُّ ذلك صحيح، لكن ديالكتيك الثقافة وديناميكياتها تفيدنا أيضًا وبوضوحٍ أن الثقافة التابعة قادرةٌ على بلورة استراتيجياتٍ فعَّالة للحدِّ من الهيمنة أو التحايل عليها أو التعامل معها بطريقة تسمح لها بالاحتفاظ بالعناصر الأساسية لهويتها الثقافية. فالثقافات منظوماتٌ شديدة التركيب، وقادرة على أن تعيد إنتاج نفسها عن طريق التوفيق والتكيف، والتوليف والترقيع أيضًا، مستفيدة من الثقافة المهيمنة في تطوير ميادين نشاطٍ جديدة ووظائف مستحدثة لم تكن بمتناولها من قبل؛ لكن في حال غياب استراتيجية فعَّالة للتوفيق والتكيف وبالتالي للمقاومة، فإنه من الممكن أن تنشأ مساراتٌ تؤدي إلى تفكُّك الهويات في الثقافات التابعة، وهو ما يقود إلى خلخلة نظام القيم الجامع للمشتركات الثقافية التي يتأسَّس عليها التضامن الهوياتي للجماعات.

في الخلاصة، فإن **الهيمنة الثقافية** هي عملية تاريخية تخضع للصراعات وللتوازنات المتغيرة، ومن الصعب أن تكون حاسمةً وثابتةً ونهائيةً. فالاحتفاظ بالاعتقادات والعادات مكبوتة أو سرية، والتوليف الدائم بين منظومات القيم والأفكار، والقدرة على تعايش المنظومات المنتمية إلى ثقافاتٍ وأجيالٍ متباينة، والتقنيع والتورية، كما التكيف وإعادة البناء، كلها آلياتٌ واستراتيجياتٌ يصعب التحكُّم بها، وهي التي تتحكَّم في عالم الثقافة وحقوله المتشعِّبة والمتداخلة. إن الهيمنة

الثقافية لا يمكن أن تدوم أو أن تكون مطلقةً وشاملة، وسيبقى هناك مساحاتٌ رخوة في بنية الهيمنة الثقافية تتيح للثقافات التابعة الاحتفاظَ بجزء من تراثها والبناء عليه فيما بعد لتطوير استراتيجياتها في مواجهة الثقافة المسيطرة. هكذا يمكن أن تولد الثقافات المهزومة من جديد ويُعاد تشكيلها على أُسس جديدة. وهي عملية قد تطول أو تقصر تبعًا لفعالية تلك الاستراتيجيات وما تحدثه من تراكماتٍ تاريخية تدفع باتجاه التغيير أو تعيقه. وهذه هي إشكالية كل ثقافة مهيمنة أو مسيطرة، فهي تسعى إلى إدامة هذه السيطرة، وهي في مسعاها هذا تصطدم بمقاومة الثقافات الأخرى، ويحدث في عملية الاصطدام هذه تأثُّر وتأثير يفعل فعله شيئًا فشيئًا داخل كلٍّ منهما، ويؤدي تراكم هذه العملية إلى إحداث التغير مع الزمن.

ديالكتيك الهوية والثقافة بين الدولة والأمة:

وإذا كانت العولمة الثقافية لا تأبه بالحدود الثقافية وتدعو إلى تجاوز الخصوصية للمجتمعات البشرية، فإنها بهذا تطال الصيغة السياسية الأولى للحداثة التي انبثق عنها ما يُعرف باسم "الدولة-الأمة"، وهي صيغة تعبِّر في ذاتها عن علاقة الوصل بين كلمتي "الدولة" و"الأمة"، وتدل على رابطٍ بين الثقافة والسياسة، بين العرقي أو الديني واللغوي من جهة، وبين ما هو مدبر ومصطنع أو مفروض كنتيجة لتوازنات القوة. فالأمة مفهوم ثقافيٌّ غير متشكِّل بالضرورة في صيغة سياسية؛ لذا فهو يحتاج إلى الدولة كي يظهر في وحدةٍ ذات سيادة. ولأن المرء لكي يكون مواطنًا في دولة لا بدَّ له من وطنٍ في مكان ما، وهو ما قد يتعارض مع الولاءات والانتماءات القومية والإثنية والإيديولوجية التي تتجاوز منطقَ الدولة بل وتهدِّد حدودها وسيادتها في أغلب الاحيان. وبالتالي، فإن اختلاف الدول في السياسة وانتماء الفرد بالمواطنة لهذه الدولة أو تلك ليس أمرًا جوهريًّا من وجهة نظر الهوية الثقافية؛ ذلك أن الانتماءَ لأمَّة تجمعه بعناصرها روابطُ اللغة والدين والثقافة والتاريخ هو الأمر الحيويُّ الذي يجعل بعض الناس على استعدادٍ غالبًا للموت من أجلها. وهكذا، فإن السياسة بقدر ما تسعى لكي توحِّد الناس في الدولة-الأمة، تقوم الثقافة بصفتها هويةً بخلق آليات التمايز والاختلاف[١٢].

إن الثقافة كهوية ناقصة وغير مكتملة تحتاج إلى الدولة كي تستكمل ذاتها، والنزعة القومية الرومانسية تحتفي بهذا الفهم، باعتبار أن من حقِّ كل قومية وإثنية أن يكون لديها دولتُها

(١٢) تيري ايجلتون: فكرة الثقافة، ترجمة شوقي جلال، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢) ، ص٨٣.

التي تحقِّق من خلالها هويتها؛ ولهذا فإن الدولة التي تضمُّ أكثر من ثقافة محكومٌ عليها بالقلق والاضطراب. إن هذا الافتراض بوجود رابطة باطنية بين الثقافة والسياسة هو الذي أدى ويؤدي إلى حروبٍ كثيرة في العالم الحديث، حيث تتنافس جماعاتٌ قومية ودينية مختلفة من أجل السيادة على قطعة أرضٍ واحدة. لقد قام العالم بصورته المعاصرة على صيغة الدولة-الأمة التي لم تتطابق بالضرورة مع مخيال الجماعات القومية والدينية والإثنية، ويبدو عسيرًا مع العولمة تصور أن هذه الهوية السياسية التي توفرها الدولة يمكن أن تهيئ حوافزَ عميقة الجذور للولاء والانتماء كما تفعل الهوية الثقافية[١٣]. في المقابل، فإن الثقافة المعولمة والمحمولة في قاطرة الهيمنة تطرح إشكالياتٍ معقَّدة. فكما سبق وتصورت روزا لوكسمبوغ الإمبريالية على أنها تتوسَّع إلى أن تصل إلى حدود انعدام الأمكنة التي تسعى لابتلاعها، عندها تبدأ في الانفجار من داخلها، هذا التصور يقود إلى خلاصة مفادها أن أيَّ نظام ليست له حدودٌ واضحة سوف يعاني على الأرجح من "أزمة هوية" على أقل تقدير. إذ كيف يمكن لثقافة أو هوية أن تعولم نفسها دون أن تخسر ذاتها؟ إن ما بعد الحداثة هو ما ينتج عن تضخُّم منظومة ثقافية أو هوية إلى الحدِّ الذي تبدو فيه وكأنها تنفي كلَّ أضدادها، بحيث يبدو من ثمَّ ألَّا منظومة أو هوية هناك. إن الشمولية الكاملة إذ تمتدُّ إلى حدِّها الأقصى تفرخ الجزئيات العفوية، بحيث تصبح الهوية هي الاختلاف.

تلك هي بعض معالم "أزمة الهوية" والهيمنة الثقافية التي نعيشها في عالم اليوم والتي تخلق حالةً من **"الوعي الشقي"**، فهي لا تستسلم أو تستكين تجاه الاستلاب الثقافي، ولا تتوقَّف عن المحاولة الدائمة لإعادة التوازن إلى المنظومة الثقافية المختلة، بعضها يعيش فكرة العودة الرومانسية إلى عصر ذهبيٍّ مفترض، ولو بشكل طوباويٍّ، لكنها عمليًّا لن تستطيع ذلك؛ لأن أقصى ما يمكن أن تحقِّقه هو مشروع جديد، تستلهم فيه من الماضي الثقافي عناصرَ الاستمرارية والمشروعية، وتستوعب فيه من الحاضر الحقائق والإنجازات الكبرى للعصر والمرحلة الجديدة.

في المحصلة، ينتج عن ذلك في نظرنا أن آثار العولمة الثقافية لا يمكن مواجهتها في الحقل الثقافي فقط؛ نظرًا إلى ما يربطها ببقية الحقول - وبخاصة السياسية والاقتصادية - من علاقاتٍ تجعل من السذاجة التفكير بعيدًا عن الترابطات العلائقية التي تجعل من هذه الحقول في حالة تساندٍ وظيفيٍّ وبنيويٍّ. لذلك يبدو من الضروري تفكيك خطاب **"الخصوصية الثقافية"**

(١٣) ايجلتون: المرجع السابق، ص٩٨-٩٩.

المغلقة" الـذي يتعامـل مـع ظاهـرة العولمـة باعتبارهـا تحديًـا ثقافويًّـا آحـادي البُعْـد، مـا يـؤدي إلى العجـز عـن إدراك التحـولات التـي يشـهدها العـالم. ومـا يحتـاج إلى التعريـة أيضًـا هـو أن هـذا الخطـاب يلتقـي في العمـق مـع خطـاب **"الهيمنـة الثقافيـة المعولمـة"**، فكلاهـما يقـدِّم رؤيـةً خلاصيـة للعـالم، متمركـزة حـول الـذات، قابلـة للتصديـر والتعميـم. فكـما قسَّـم خطـاب الخصوصيـة المغلـق العـالمَ إلى دار حـرب ودار سـلام، كفـر وإيمـان، حـق وباطـل؛ فقـد قسَّـم الخطـاب المعـولم بطبعتـه الجديـدة عـلى يـد المحافظـين الجـدد العـالمَ إلى محـور الخـير ومحـور الـشر، وكلاهـما يقـدِّم ديباجتـه القائمـة عـلى أشـكال التمركـز عـلى الـذات وادعـاء المشروعيـة التـي تلغـي أو تقـصي الآخـر ولا تعـترف بـه إلا كعـدوٍّ أو كنقيـض.

السـؤال الـذي يطـرح نفسَـه اليـوم: هـل نقـف عـلى تخـوم ثقافـة معولمـة تتجـه نحـو تعميـم نموذجهـا باتجـاه إمبرياليـة ثقافيـة مهيمنـة أم إن الثقافـات الوطنيـة والقوميـة لا تـزال محتفظـةً بديناميكيتهـا ومسـتمرة بالتـالي في الصمـود في معركـة البقـاء؟

لا شـكَّ في أننـا اليـومَ نعيـش في قلـب صراعٍ يشـقُّ الطريـق نحـو نشـوء ثقافـة معولمـة وإدماجيـة يهيمـن عليهـا النمـوذج الليـبرالي الغـربي الـذي يشـكِّل القاعـدة المشـتركة لمـوارد النخبـة الدوليـة الأكـثر دينامية في عـالم اليـوم، وهـو يمتلـك اسـتثمارات ثقافيـة هائلـة تنتـشر مـن خلالهـا القيـم والسـلوكيات وأنمـاط التفكـير المعولمـة، لكنهـا في الوقـت نفسـه - وربمـا مـن حيـث لا تقصـد - تسـتفز الثقافـات الوطنيـة والقوميـة وتطلـق موجـاتٍ مـن الاحتجـاج والمعارضـة، وتفتـح بـابَ الاسـتنهاض للتقاليـد المناطقيـة والمحليـة والمذهبيـة والأقواميـة في مجتمعـاتٍ تشـعر بخطـر تفتُّـت هوياتهـا وخصوصياتهـا الثقافيـة وانحلالهـا، وهـي بهـذا تشـكِّل معامـل التغذيـة الرئيسـة للأصوليـات الدينيـة الصاعـدة في عـالم اليـوم.

تفـترض هـذه القـراءة تجاذبًـا يـزداد حـدَّةً بـين اتجـاهٍ يدفـع نحـو الاندمـاج والالتحـاق - بوعـيٍ أو مـن دون وعـيٍ - بمسـارٍ يجسـده براديغـم العولمـة ونموذجهـا الليـبرالي الجديـد، وآخـر يدفـع نحـو الرفـض والاحتجـاج والممانعـة - بوعـيٍ أو مـن دون وعـيٍ - مـا يـؤدي إلى توليـد ثقافـة مضـادة لثقافـة العولمـة تتحصَّـن بالخصوصيـة والهويـة. لكـنَّ مشـكلتها أيضًـا أنهـا كنقيضهـا متمركـزةٌ عـلى الـذات؛ إذ تنتـج بنيـة متعاكسـة ومقلوبـة تسـعى إلى تخفيـض مـا عداهـا وتهميشـها. وهـو مـا تمثلـه التيـارات الأصوليـة الدينيـة ذات الطابـع الشـمولي في العـالم الإسـلامي بشـكل صريـح. إن هـذا الارتـكاس الثقـافي المضـاد ليـس إلا صـورة معاكسـة، ولكـن مشـوهة عـن ثقافـة العولمـة المسـيطرة والمهيمنـة.

كلتا الثقافتين تدَّعي امتلاك الحل الوحيد عبر سلطان العقيدة التي تتجاوز الناس بوصفها تنطوي على مشروعية ليست رهنًا باختيارهم؛ لأنها تنتمي إلى مرجعياتٍ فوق بشرية في حالة الثقافة الأصولية وخطاب الخصوصية المغلقة، وبالمثل فإن سلطان المال وسلطة السوق قد أصبحا فوق الوطنيات وعابرين للحدود في خطاب الثقافة المعولمة. كلتا الثقافتين غير مقيدتين بانتخابات أو تفويض أو حتى مساءلة من أحد. وفي الحالتين يتم اختزال الإنسان بصفته فاعلًا اجتماعيًّا إلى أحد أبعاده (الدين أو السوق - الروحية أو المادية) بما يفقر التكامل الوجودي للإنسان ويضيّق مجالاته التفاعلية ويطيح بـ**"الفردانية"** بصفتها أحد أهم فتوحات مجتمع الحداثة الغربية، وينتج عن ذلك بالتالي نماذجُ فردية في الحالتين، قابلة للانقياد والتسليم والاستلاب.

في ثقافة **"العولمة الأداتية"** يُختزل الإنسان في بُعْده الاقتصادي الباحث عن إشباع حاجات الجسد من المتعة واللذة والترفيه، فتنحصر قيمته بما يستهلك، بينما يقوم الإعلان بوصفه "صناعة الموافقة وبيع الأحلام" بتعطيل الميل العقلاني والحسّ النقدي، فتنشأ هوياتٌ جديدة مقطوعة الصلة بواقعها وتاريخها ومرجعياتها الثقافية، وتتمركز حول الذات. وتتحوّل الجماعة إلى قطيع استهلاكيٍّ يبتكر نجومه وقيمه المتصلة بالنجاح والربح باعتبارهما البوابتين الرمزيتين لامتلاك روح العصر والانتماء إليه. في المقابل، يُختزل الإنسان في ثقافة **"الهوية الأداتية"** وارتكاساتها الأصولية في بُعْده المثالي والروحي، حيث يذوب في الجماعة المرجعية التي هي عنده موطن الفضائل والمُثل. إن القطيعة المتبادلة هي نتاج الأسطرة المتوهمة، كل منهما يشيطن الآخر، فإذا بنا إزاء الضلال والفساد والانحطاط إلى مستوى اللذائذ، كتهمة موجَّهة إلى ثقافة اقتصاد السوق المعولم، وإزاء الظلامية والتحجُّر والعنف والإرهاب كتهمة موجَّهة إلى الثقافة الأصولية. والحال أن الحرب المفتوحة هي الحالة الوحيدة القائمة بينهما. وهنا يلعب التنكُّر المتبادل دوره كاملًا كآلية مطلوبة من كلٍّ منهما لتبرير حربها على الأخرى. إن التنكُّر يشرعن العنف الموجَّه إلى الطرف الآخر، حيث يتحول إلى حالة دفاعٍ عن الذات[١٤]. وليس غريبًا إذن قيام كلِّ طرف بتغذية عنف الطرف الآخر في معركة الأحقية الوحيدة.

وهذا ما أجاد التعبير عنه داريوش شايغان في **"النفس المبتورة"**، حيث الخيار المطروح على الإنسان هو التمزق، وبتر كيانه إلى أحد بُعْديه الرئيسين: إمَّا بُعْد الحاجة والرغبات وإمَّا بُعْد

(١٤) مصطفى حجازي: حصار الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوة الأصولية (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨)، ص ١٥٦-١٥٧.

المثاليات. إن النفس المبتورة هي حالة مأزقية لا تملك ضمانة الاستمرار؛ لأنها تفتقد إلى التكامل الوجودي. لذلك هي تلجأ إلى استراتيجية **"التصفيح"**، وهي في الغالب عملية لاواعية يتم من خلالها وصل عالمين متباعدين لدمجهما في الكل المعرفي المتناسق. ويمكن للتصفيح أن يجري بطريقتين متعاكستين، لكن نتائجهما تبدو واحدة نسبيًّا، ففيه يمكن تصفيح خطاب جديد (حديث) فوق مضمون قديم، أو على العكس، خطاب قديم (سلفي) فوق مضمون جديد. في الحالة الأولى سنحصل على التفرنج أو التغربن، وفي الحالة الثانية سنحصل على التأسلم[١٥]. تبدو هاتان العمليتان كأنهما متناقضتان، لكنهما متقاربتان؛ فهما تؤولان معًا إلى الظاهرة نفسها: التمزق والاختلال، لماذا؟ لأن "المضمون" الذي نلصق فوقه الخطاب الجديد أو القديم، ليس قديمًا ولا جديدًا. إنه "مضمون" خلاسي، أي مزيج من الاثنين وحقل انشطار وتشويش. وفي الحالتين ستكون أمامنا نظرة مبتورة، ملتوية، ذات رؤية متقلِّبة وطائشة، كما لو أنها تخضع لتأثير مرآة مشوهة. ويصبح بالتالي لا أهمية للتصفيح المتحقق، أكان علمانيًّا أم دينيًّا، فالنتيجة ستكون بين الاثنين، ولكنه لن يكون مطابقًا للواقع.

الخروج من الثنائيات:

تقود عولمة الاقتصاد قافلة العولمة حاليًا جارة وراءها الثقافة. لقد نجح الاقتصاد متضامنًا مع السياسة في التهوين من قدر الثقافة وفي النيل من تعاليها. وطالما أن الثقافة هي نواة الهوية، فإنها ستبقى خطَّ الدفاع الأخير في مواجهة العولمة لسببٍ بسيط مؤداه أن الثقافة ظاهرة اجتماعية لا بدَّ لها كي تؤتي ثمارها أن تختمر وتنصهر وتتفاعل وتترسخ. أين هذا كله في سرعة تغيُّر السياسات وتسارع حركة الاقتصاد[١٦]؟ وطالما الأمر كذلك، فأي تهديد تتعرض له الثقافة يستتبع تهديدًا للهوية في صميم وجودها. وبمقدار حيوية الثقافة وقدرتها على التجدُّد والتفاعل، تكون الهوية الوطنية أكثر مناعةً وغنًى وقوةً. وعلى العكس، فبمقدار جمودها وتكلُّسها تصبح أكثر قابليةً للاختراق، فقيرة المناعة وضعيفة الحصانة، وتتعرض بالتالي لخطر التفكُّك إلى ولاءات وانتماءات أولية (قبلية وعائلية أو طائفية ومذهبية وعرقية) أو تتعرض للذوبان أو التذويب في كياناتٍ ثقافية أكبر أو أكثر دينامية، تستوعبها وتدمجها، أو تستتبعها وتطمس خصوصيتها.

---

(١٥) داريوش شايغان: النفس المبتورة: هاجس الغرب في مجتمعاتنا (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩١)، ص ٩٤-٩٥.

(١٦) نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، (٢٠٠١)، ص ٤٩.

كيف نخرج من دوامة هذه الثنائيات؟

إن مغادرة حقل الثنائيات التي وقع فكرنا في أسرها هي أحد المفاتيح الأساسية لتجاوز الاختزال المتعسف الذي نمارسه في التعامل مع الظواهر والمستجدات. ثنائيات من قبيل: ثنائية الأصالة والمعاصرة، المثالية والمادية، الذاتية والموضوعية، الفرد والجماعة، الحقائق والقيم، التغير والاستقرار، الطوعية والجبرية، العقلانية واللاعقلانية، التعليم والتربية، فضلًا عن لائحة قد تطول عن ثنائياتٍ تشمل وتختزل بشمولها مجمل التحديات التي تواجهنا. وعلى الرغم من أن هذه الثنائيات مفيدةٌ أحيانًا كتقسيمات تحليلية، فإنها تؤدي غالبًا إلى نتيجة سيئة، وهي إخفاء مظاهر الاعتماد المتبادل بين الظواهر. لقد حطمت تكنولوجيا المعلومات كثيرًا من الثنائيات التي كانت تحجب عنَّا طيف الرماديات التي اتسع مداها ليشكِّل فضاءات ترسم مسارات اتصالٍ وتفاعلٍ جديدة في المعنى والمدلول. ويبدو أننا لم نستوعب بعدُ حقيقة أن فكر الغرب لم يكن له أن يتخلَّص من أسر هذه الثنائيات إلا حين نُظر إليها على أنها وسائلُ لتنظيم الفكر لا غاية له.

إن موقف رفض الهيمنة والكشف عن آليات التبعية وتشديد الصراع ضدها وتحصين الهوية هو الأرضية التي من دونها لن يكون بمقدورنا بناء دفاعاتٍ حضارية فعَّالة، إلا أن هذا وحده غير كافٍ للمشاركة الإيجابية في الحضارة العالمية. إنه موقف يبني متاريسَ وقلاعًا مغلقة وأسوارًا فاصلة متوهمًا أنه يمكن صدُّ المؤثرات الثقافية الخارجية، وخطورة ذلك أنه يفضي إلى الانعزال والتقوقع، ويعيق التفاعل والتجدُّد، ويدمِّر إمكانيات الانطلاق والتفتُّح. إن هذا الخيار هو من الآليات الدفاعية البدائية التي تجعل أصحابه أكثر قابليةً للسقوط والتداعي. إنه وصفة سريعة للهزيمة في معركة إثبات الوجود وتأكيد الكرامة والاحترام، وسيبقى كذلك إذا لم يترافق معه حراك ثقافيٌّ ذاتيٌّ باتجاه بلورة حلولٍ جديدة ومبدعة لمشاكلنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أي إن الأمر يتطلَّب إطلاق ورشة تاريخية لإعادة بناء الذات وتأهيلها لمواجهة العصر بأدواتٍ وآلياتٍ جديدة، وليس الاكتفاء بالدفاع عنها والتغزل بمزاياها والاعتزاز بماضيها والتشهير بخصومها.

ويبدو أيضًا أننا لم نتنبه إلى أن فكر العصر لم يعُد فكرًا خطيًّا (Non-linear Thinking) يرى معظم الظواهر في هيئة سلاسل متلاحقة متدرِّجة تتحرك من نقطة بداية صوب غاياتٍ محدَّدة مسبقًا. لقد كان هذا في الماضي حين نما الفكر خطيًّا من التفكير الحسي الغريزي إلى إدراك المحسوسات، ثم التعامل مع المجردات، ومعرفة المجتمعات كانت في نظر بعضهم أيضًا ترتقي هي الأخرى خطيًّا من الأسطورة إلى السحر إلى الميتافيزيقيا إلى العلم. كذلك على صعيد

علاقة التكنولوجيا بالمجتمع، فقد طرحها فكر الماضي في خطية صارمة مؤداها: العلم يكتشف، التكنولوجيا تطبق، والمجتمع عليه أن يتكيَّف معها. أما خطية الفكر التاريخي فسافرةٌ في أحداثه المتعاقبة وسرده ذي التتالي الزمني والمتسلسل، والذي جاءت فلسفة هيغل فيما بعد لتضيف الغائية إلى الخطية، حيث أحالت التاريخ إلى مسار جدليٍّ متصل يتحرك خطيًّا نحو غاياتٍ مطلقة. إنها النزعة الخطية التي سادت فكر الماضي، لكن هذه النزعة ثبت أنها تتناقض جوهريًّا مع الواقع، فمعظم ظواهر هذا الواقع ذات طابعٍ غير خطي، حيث النقلات الفجائية والتغيرات العشوائية، ومسارات التفكير المتوازية والمتداخلة. وأصبحت تكنولوجيا المعلومات قادرةً على تخليص الفكر الإنساني من ميكانيكية التفكير الخطي وقوانين العلة والأثر الكامن وراءه[١٧]. إن مغادرة حقل الثنائيات المضللة، وكسر تسلسل التفكير الخطي الذي يتحكَّم بذهنيتنا الثقافية - يفتحان أمامنا آفاقًا أكثر رحابةً وقدرةً على القفزة النوعية المطلوبة لمواجهة هذا التفاوت المتزايد في عصر العولمة.

في الخلاصة، لا ينبغي في تقديرنا الاكتفاء بإلقاء اللوم على الثقافة المعولمة وتحميلها مسؤولية ما يحدث في المجتمعات العربية، كما لا ينبغي التصرُّف وكأن جميع التهديدات والتحديات المحدقة بهويتنا الثقافية آتيةٌ من فضائها؛ إذ إن العوامل الداخلية المتمثلة بطبيعة الأنظمة التسلطية والاستبدادية التي تعاني من أزمة شرعية مزمنة في علاقاتها مع شعوبها والتي أفضت إلى فشل تنمويٍّ وتخلُّف اقتصاديٍّ وتهميش وإفقار قلَّ نظيره، فضلًا عن الفساد والقمع والاضطهاد وكبت الحريات - تتحمَّل جزءًا كبيرًا من المسؤولية التي وصل إليها حال مجتمعاتنا العربية.

ويخطئ كثيرًا مَن يظن أن مناهضة خطاب العولمة وتداعياته الثقافية ممكنٌ عن طريق رفض الحداثة والعقلانية والتنوير والتقوقع في سجن خطاب هوياتيٍّ تاريخيٍّ يعيش حالة قطيعة مع العالم. إن مناهضة العولمة الثقافية لن تكون مجديةً ما لم تعتمد على القيم الإنسانية والعقلانية للحداثة ذاتها، من خلال الإقبال على قيمها والمساهمة في تطويرها لتصبح حداثةً عالمية وإنسانية حقيقية. كما أن رفض الاحتلال والهيمنة والتبعية لن يكون مجديًا في مجتمعاتٍ فاشلة ومهزومة من الداخل؛ لذلك تصبح الدعوة إلى الإصلاح والتجديد، وبناء المجتمعات الديمقراطية القائمة على احترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والمدنية الضامنة لحقوق المواطنة والمشاركة والمساواة والشفافية في إدارة الشأن العام - ضرورةً من ضروريات المواجهة الناجحة.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٠١-٢٠٢.

لـن ننجـح بالتـالي في صـدِّ موجـات الثقافـة المعولمـة مـا لم نخـرج مـن المواقـف السـلبية ومواقـع ردود الأفعـال الطبيعيـة إلى حالـة نعـزِّز فيهـا شروط التعامـل العقـلاني والموضوعـي والنقـدي مـع الوافـد الثقـافي والتكنولوجـي، كـما مـع الـذات والـتراث والواقـع الاجتماعـي بـكل أبعـاده ومفاعيلـه. ومـا لم نتجـرأ عـلى نقـد الـذات، مـن دون أن يتحـول هـذا النقـد إلى جلـدٍ أو تنكُّـر، فلـن يتحقَّـق لنـا الدخـول في عـالمٍ لا يعـترف بمـن يتخلَّـف عـن ركبـه.

إن الدفـاع الحقيقـي عـن الهويـة لا يتحقَّـق بالمحافظـة عليهـا كـما هـي، ولكـن مـن خـلال إعـادة بنائهـا في سـياقٍ جديـدٍ يتناسـب ومعطيـات مـا أنتجـه الفكـر الإنسـاني مـن صيغٍ تحفـظ كرامة الإنسـان وحريتـه. فالهامشـية والانعـزال تعـزِّزان الاسـتتباع والتبعيـة، بينـما التنافـس في ظـل التنـوع والتعـدُّد الضامـن لحـقِّ الاختـلاف والمعارضـة والمشـاركة، يدفـع إلى تجديـد القـوى الحيَّـة في المجتمـع، ويرفـع مسـتويات الاقتـدار والجـودة، ويحسِّـن الأداء والنوعيـة، ويفتـح آفـاقَ الإبـداع والإتقـان في معركـة بنـاء الإنسـان وتجديـد الـذات وتحفيـز قدراتهـا. وهـو أمـر ممكـن إذا مـا وعينـا أن الحضـارة الغربيـة - كأية حضـارة - هـي موضـوع بـشريٌّ ونتـاج إنسـانيٌّ قبـل كل شيء، ولأنهـا كذلـك فهـي نسـبيةٌ وليسـت مطلقـةَ القـوة أو "نهايـة التاريـخ". إن مـا نحتاجـه هـو ثـورةٌ ثقافيـة تنهـض كفعـل تجديـدٍ وتنويـرٍ مـن خـلال إعـادة النظـر في كل المنظومـات الثقافيـة الوافـدة أو الموروثـة، ورفـض "التقليـد" لأيٍّ منهـما، والعمـل وَفْـقَ منهجيـة "الاسـتيعاب والتجـاوز" عـبر الإضافـة والإغنـاء باتجـاه تأسـيس وعـيٍّ ثقـافيٍّ جديـد غـير مغـتربٍ عـن روح العـصر، أو مسـتلب الإرادة والفكـر، بحيـث يسـتطيع أن يسـتوعب إنجـازات الثـورة العلميـة والثقافيـة، عـلى نحـو مـا فعلـت مجتمعـاتٌ أخـرى، مـن دون أن تخـسر هويتهـا وخصوصيتهـا الثقافيـة.

مراجع البحث:

- داريوش شايغان: **النفس المبتورة: هاجس الغرب في مجتمعاتنا** (بيروت؛ لندن: دار الساقي، 1991).
- ستيوارت هول: حول الهوية الثقافية، ترجمة بول طبر، مجلة إضافات، العدد الثاني، ربيع 2008.
- عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار البيان، 1979، الفصل الثالث والعشرون.
- مصطفى حجازي: **حصار الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوة الأصولية** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1998).
- نبيل علي: **الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، (2001)
- هربرت شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة؛ 243، ط 2 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999).
- ورديك موراي: جغرافيات العولمة، قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 397، (فبراير 2013).
- Ellis Cashmore and Chris Rojek, eds., Dictionary of Cultural Theorists, foreword by Douglas Kellner (London; New York: Arnold, 1999), p. 15.
- Roberston, R,. **Globalization: Social Theory and Global Culture,** Sage, London, 1992.
- S. Hall, The Local and Global: Globalization and Ethnicity, in A. King (ed.) Culture, Globalization and the World-System (London: Macmillan, 1991), p. 28.
- Appadurai, A. modernity at Large: Cultural Dimension of Globalization. University of Minnesota Press, 1996.
- Roberston, R,. **Globalization: Social Theory and Global Culture,** Sage, London, 1992.

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠١٩

All rights reserved © 2019